النظام المقطعيّ:
إجـراءاته وسيـاقاته

د.ليلى عبدالله على باوزير

ملخـــص:

يجعل النحاة القياس في سياق المدغمين أن يبدل الصامت الأول توطئةً لدخوله في المدغم فيه، وهم رغم ذلك يختلفون حول امتناع إطالة الصامت المتقدم، وتتردد أقوالهم فيها بين الوجوب والقبول والعروض والضرورة وتغليب الصوامت المطبقة والشذوذ.

ويؤدي تتبُّع الشواهد إلى القول بأصالة الظاهرة وبأن ازدواج تطبيقات الإطالة ضربٌ من أضرب التوسع في المنظومة الصرفية، استدلالا بأن إطالة المدغم من موضع المعمول ظاهرة مشتركة فيما بين شواهد إدغام الحركة وشواهد إدغام الصامت، وبأن إطالة كل من الصامت الأول والصامت الثاني تتكافأ علة وإجراءً.

ويقرن التحليل سياق المدغم بحذف مسبق، فيتوصل إلى أنه حذف يولد فراغين متصلين فيما بين المقطعين أو فراغين في المقطع الواحد، فيسد المدغم مسدهما أينما حلّا. ويُبين التحليل من ثم عن اطراد الحذف عقب النواة المفرغة وقبلها على حد سواء، منتهيا إلى أن الإطالة تحويل صرفي يؤسس السياق الفوقطعي الذي يجتلب التعليق الإدغامي وفق قوانين نظرية التعليق المقطعي.

الكلم المفاتيح: *مصدر الإطالة، الفراغان المتصلان، سياقات الحذف*

Abstract:

Examining geminate examples in Modern Standard Arabic gives way to investigate the directionality of lengthening in a strict CV-model. The analysis leads us to conclude that any given adjacent derived empty categories, whether or not in one syllable, may trigger lengthening , and that lengthening functions autosegmentally as the motivator of a head-final domain which holds between the geminate governor and its governee.

Given examples showed that both vocal and consonantal lengthening processes apply leftwardly and rightwardly, and it has been proven that an empty nucleus triggers the loss of the adjacent consonant whether it is to its right or to its left.

Keywords: intersyllabic empty slots, lengthening directionality, EN effects

المصطلحات والرموز الصوتية:

strict cyclicity: القول بانفصال دورات التصريف زمنياً، فيكون إلحاق اللواحق وعلامات الإعراب غير مؤثر في تصريف الوحدة الصرفية اسماً كانت أم فعلاً، مما يفضي إلى التحليل الدوري لتصريف الكلم.

government: تعليق فوقطعي بين موضعين مقطعيين سواء أكان موضع المعمول مصوتاً أم فارغاً، وهو تعليقٌ يجيز مواضع المعمولات في البناء الصرفي للكلم، ويمنع سقوط الموضع المعمول فيه من البناء أو يُوجب تمثيله بصوتٍ بين أصوات الكلمة.

Government Phonology (GP): نظرية وضعها فريق من العلماء في القرن العشرين لتقنين مواقع الأصوات في الكلم وتفسير تحويلاتها الصرفية من منظور الخصائص الفوقطعية لمواضعها البنيوية، كما تقرر للمقطع الصوتي بنية تصاعدية تتعلق في داخلها المواضع المقطعية عواملَ ومعمولاتٍ في عُقَد ثنائية على حد أقصى.

licensing: هو منح رخصة فوقطعية تسمح ببقاء موضع مقطعي (في المبنى الصرفي) رغم هوانه فونولوجياً أو رخصة تبيح عمل العامل في معموله؛ وهو مفهوم تقره نظرية GP.

compensatory lengthening: الإطالة التعويضية المُجراة في مواطن حذف أحد أصوات الكلمة، حيث يتمدّد زمن نطق صوت مجاور لموضع المحذوف ليشغل محله في البناء الصرفي.

government domain: الحيز المقطعي حيث يرد تعليق العامل بمعموله ويمثلان عقدة فوقطعية

proper government: هو قانون يختص بإجازة النواة المفرغة في المبنى الصرفي شرط سبقها أو إتباعها بنواة مصوتة تعمل فيها.

nuclear projection tier: هو أفق فوقطعي تزاول فيه كل نواة في الكلمة وظيفة تشكيلية داخل المبنى الصرفي، وتقول نظرية GP بأن النوى يتفاعلن عاملا ومعمولا كلٌ وفق رتبته التشكيلية على ذلكم الصعيد الفوقطعي المخصص لهن؛ فتُجرى ثمة أحداث فونولوجية من مثل المماثلة والنبر وحذف الموضع الفارغ أو إجازته أو زيادة حركة.

structure preservation: قانون نظرية GP الذي ينصّ على حفظ البنية المقطعية العميقة عبر مراحل التحويل المختلفة

strict CV-syllable structure: نظام صوتي يستغني بالمقطع أحادي البنية عن البنية الثنائية؛ ولا تتسع البنية الأحادية إلا لموضعين فقط هما موضع أول للصامت وموضع ثانٍ للنواة المنفردة.

التضامّ المقطعيّ: يراد بالتضامّ تعليقُ معمولٍ مفرغ بعاملٍ ينفصل عنه بموضع أول مفرغ كذلك، مما يفضي إلى دمج الفراغ الأول فيما بين المتعلقين، فتكون بؤرة التعليق سبباً في إجازة الفراغين معاً، إذ ينضمان إلى حوزة العامل، فيقوّيهما فوقطعياً ويمنعهما من الحذف؛ لكونه عاملاً في أحد الفراغين وحاضناً ومأوىً للفراغ المخبوء بين المتعلقين في آنٍ.

رموز الكتابة الصوتية:

علامة (*): إشارة إلى صوتين مثلين

الحركات: كُتبت الحركات العربية فوق شرطات

[€]: بديل عن رمز الثاء في الكتابة الدولية

[']: بديل عن رمز الهمزة في الكتابة الدولية

[9]: بديل عن رمز العين في الكتابة الدولية

[h]: بديل عن رمز الحاء في الكتابة الدولية

مقدمـــة:

تتحرى الدراسة تطبيقات الإطالة التعويضية compensatory lengthening في اللغات العربية وظواهر الحذف التي تستدعيها. وينطلق التحليل الفوقطعي فيما يلي من مفاهيم وقوانين نظرية التعليق المقطعي[1] Government Phonology قولاً بأن الوظيفة الفوقطعية لمواضع البنية المقطعية تكمن في كونها عواملَ ومعمولاتٍ يتعلق بعضها بالبعض، ومن ذلك أن يقع كل صامت معمولاً للنواة في مقطعه سواء أكانت مصوّتة أم مفرغة، وأن المدغم موضع مقطعي يعمل فيه موضع صامت متأخر، فيكون أوّلهما معمولاً للثاني. ومن ثم تفسر النظرية المدغم فيه بأنه موضع بنيويّ يمثله – في الجانب الصرفيّ – صوت واحد يمتدّ ويستطيل نطقاً إلى موضع

المدغم، حيث يكون المدغمان في البنية السطحية موضعين مقطعيين لا صوتين مثلين متتابعين.

وتقول النظرية بأن لكل موقع مفرغ أثراً في تصريف الكلم إما حذفا أو إدغاما أو زيادةً أو تعليقاً بين نواتين على صعيد فوقطعي يختص بتعليق النوى وحدهنّ في أبنية الكلم، ويطلق عليه nuclear projection tier. ويمثل تعليق النواة المفرغة بنواة أخرى مصوَّتة رخصة licensing لبقاء الفراغ وفق قانون proper government.

وسيأخذ التحليل الفونولوجي كذلك بنتائج التحليل الحاسوبي من جانب أحادية البنية المقطعية في العربية حيث يمتنع ورود الصامت المدغم في مقطع مغلق ويمتنع ورود المدّ في المقطع الواحد[٢]، مما يؤدي إلى القول بوقوع كل صامت مدغم في السياق المقطعي [ص Ø ص]، ووقوع كل مدٍّ في السياق المقطعيّ [ن Ø ن] حيث تكون النواة المتقدمة عاملة في النواة المتأخرة[٣]، وترد الحركة الطويلة فيما بين مقطعين مثلما يُنطق الصامت المدغم متصلاً فيما بين مقطعين. والموضع المفرغ بين موضعي الصامتين (المدغمين) موضع نواة غير مظهرة نطقاً لامتناع السكتة عليها كما يؤكد الصرفيون وعلماء الأصوات الفيزيائيون والقراء[٤]، وهو موضع توجب قوانين النظرية ترخيصه licensing كيلا يُحذف، فتؤمِّنه عقدة – التعليق بين – المدغمين وتكون له بمثابة الرخصة مثلما يؤَمَّن الموضع المفرغ بين النواتين بوقوعه في محضنهما؛ على شاكلة ترخيصه في لغات أخرى.[٥]

وتعامل النظرية الفراغات الصوتية على أنها مواقع ضعف فوقطعي؛ فإذا كانت النواة مفرغة، ضعُفت هي والصامت في مقطعها في آنٍ، لكونه معمولها، وجاز حذف أحدهما أو حذفهما معاً. ومن ثم تفترض الدراسة أن الإطالة الإدغامية تعويض عن صامت محذوف في جوار النواة المفرغة، وأن حذفه يولد فراغين متصلين يستدعيان إنقاذ المقطع من السقوط في السياق التحتي [ØØ. ص]، فيستطيل إليهما الصامت من المقطع المجاور ويسد مسد الفراغين معا. وتجعل هذه الرؤية الفونولوجية المدغم فيه كنفاً ومأمناً لمقطع المدغم برمته، لكونه عاملاً في موضع المدغم وحاضناً ومأوىً للنواة المخبوءة بين المدغمين في آنٍ، ولكونه على الصعيد القطعيّ at the segmental tier صوتاً موصولا بين المقطعين متضمناً النواة المفرغة في نطق موحَّد، فهو إذ ذاك يضمّ موضعي المقطع إلى حوزته ويكونان له معمولين كأنما يحملهما في خُبْنةٍ[٦] مثلما تحمل المرأة ولدها في حِضنها.

ويشير ابن جني إلى ضم المدغم إلى المدغم فيه بقوله[٧] "فإن كان الأول من المثلين متحركا ثم أسكنته وأدغمته في الثاني... ألا ترى أنك إنما أسكنته لتخلطه بالثاني وتجذبه إلى مضامّته ومماسّة لفظه بلفظه..."، وما تلكم المضامّة في النظرية سوى التعليق بين موضعي الصامتين تعليقا يجمعهما في نطق متصل وعقدة فوقطعية، مما يُظهر الموضع العامل (في البنية المقطعية الأحادية) في صورة الحامي الذي يحمل مَحْمِيّه ويُخبّئه في مَحْضَنه حمايةً مِن بَغْي الحذف عليه.

ولعل نعت بعض الباحثين لالتقاء المدغمين بأنهما "ضميمة"[٨] تعبير عن ذلك الضمّ بين الموضعين.

وسأمثل لهذا التضامّ على الصعيد الصرفيّ باستطالة الصوت من موضعه الأصل إلى الموضع المفرغ الذي يسدّ مسده في الحيز الزمني والتمثيل الصوتي phonetic interpretation of the skeletal point، أخذاً بما تثبته الدراسات الفيزيائية من أن المدغم صامت واحد (أو حركة واحدة) تطال مدة نطقه (أو مدة نطقها).[٩] ويتيح النظر في التحويلات الصرفية الاستدلال على أن تلك الاستطالة تجتلب الإدغام فوقطعياً وتؤسس العلة لإجراء التعليق بين المدغمين عاملا ومعمولاً كما تقول النظرية.

ويبين الدرس الفيزيائي أن الصامت المدغم يمتدّ زمناً في العربية متجاوزاً قدر النطق في موضعي الصامتين، إذ تبلغ مدته ٣,٤ م/ث.[١٠] وتمثل هذه الحقيقة الفيزيائية دليلاً حسيا على ما توصل إليه التحليل الحاسوبي من أحادية البنية العربية قولاً بورود الصامت الممطول في السياق (ص Ø ص)، كما تمثل ما تقِرّه النظرية من قيمة زمنية لكل موضع مقطعي، من حيث اتصال نطق الصامت المدغم عبر النواة المفرغة – دون توقف – مُحمّلا بالقيمة الزمنية الخاصة بها. وكذلك يتسع نطق الحركة الطويلة إلى ما بين ٢٢٥-٣٥٠ م/ث في حين يبلغ المدى النسبي لنطق الحركة المفردة ما بين ١٠٠-١٥٠ م/ث[١١]؛ دلالةً على أن نطقها يفوق قدْر النطق في موضعي النواتين وعلى أن الحركة الطويلة تتمثل في السياق (ن Ø ن). وسأرمز من ثم إلى زمن النطق –غير المقطوع بسكتة على النواة– بخط متصل يعترض الصوت المدغم أفقياً وهو مكرر في كل موضع مقطعيّ من السياق (ص Ø ص)؛ إشارةً إلى اتصال النطق من جانب، وإشارة من جانب آخر إلى أن اتصاله عبر ثلاثة مواضع مقطعية ذات ثلاثة أقدار زمنية، ثم إشارةً إلى أن المدغم صوت واحد ممتدّ لا صوتان متتابعان. وأطبق على السياق (ن Ø ن) –حيث تتولد الحركة المدغمة– مثل ما أطبق على السياق الإدغاميّ (ص Ø ص).

وتكشف التحويلات والشواهد عن سياق حذف يجمع الفراغين متصلين فيما بين المقطعين مثلما يجتمعان في المقطع الواحد، كما يتقصى البحث سياقات الحذف الكاملة ولغاته، وينتهي إلى تكافؤ جميع لغات الإطالة وإلى أن مورد الإدغام وداعيته فراغان متصلان، سواء أكان المدغم حركة أم صامتا. ويُعَدّ استقراء الشواهد على هذا الوجه سبيلاً لتحري صلاح مفهومي الحذف والإطالة لاستيعاب كافة الظواهر الإدغامية في العربية. وستدور المناقشة فيما يلي حول الإجابة عن سؤالين: أيّ الصامتين يُحْذف قياساً، وأيهما يُطال قياساً؟

تفاوت أقوال النحاة في تغليب الصامت الأول:

اشترط النحاة أن يكون المنقلب أول الصامتين[١٢] في سياق الإدغام، لكن شواهد كثيرة من مثل (سيّد، قيّم، هيّن، ميّتٌ، صَيِّبٌ، طَيٌّ، دَيّارٌ، أيّامٌ، قيُّومٌ، دَيُّورٌ) تدل على أنه لا يلزم أن يستطيل الصامت من موضع المدغم فيه إلى موضع

المدغم المتقدم؛ ففي (سيْوِد) وأمثاله غُلِّبَ وامتدَّ الصوت الأول خلافاً لشرطهم، وهم رغم ذلك لا يشذذون هذه الشواهد قط، قولاً بأن الواو تقلب ياءً أوّلاً، فيُتوصّل إلى إدغام الأول في الثاني على حد قياسهم.[١٣]

وأشدّ من ذلك صراحةً في قبولهم استطالة الصامت الأول أنهم قبلوا وعللوا لسلامة الشواهد (ادّخل وادّلَجَ وخبطٌّ ومُضَّجِعٌ واطَّعَنوا وادّانوا) في (ادتخل وادتلج واطتعنوا وادْتَيَنوا) افتعل من (دخل ودلج وطعن ودَيَنَ) وفي (فعلتُ) من (خَبَطَ) و(مُضْتَجِعٌ) على بناء مُفْتَعِلٍ من (ضجع)[١٤] حيث يُغلّب الصامت الأول دون خلاف. ويستدل بهذا على أن الحذف الموطئ للإدغام لا قيد على موضعه أيكون متقدماً أم متأخراً؛ إذ أياً يكن ترتيب المحذوف، يظلّ الموضع المتقدم المعمولَ فوقطعياً مدغماً في المقطع المتأخر في الجانب الوظيفي (التشكيلي) المحض.

وكان من عواقب اشتراطهم موضعاً ثابتاً موحداً لإجراء الإبدال أنهم شذذوا شواهد عربية لكون الصامت المغلب أولَ الصامتين في البنية العميقة، مثلما شذذوا بعض شواهد الإدغام لكونها غير موافقة لقياسهم في الإبدال (رغم اطرادها سماعاً)، ومن ذلك قول ابن السراج في إدغام (اطّجع): إنه "لكراهية التقاء المطبقين" في (اضطجع) الذي ينعته بالشذوذ إبدالاً رغم أن الصامت المطال فيها من الموضع المتأخر.[١٥] فتشذيذ وردّ بعض الشواهد يقترنان في المنهج المعياريّ بتصنيف اللغات درجاتٍ وفق قاعدة معيارية موضوعة، ولا يقترنان بالضرورة بالخروج عن النظام اللغوي في ذاته، ولا مانع إذن من إعادة النظر في صلاح ما شذذوه وتلمُّس موضعه من المنظومة الصرفية الكاملة.

وقد اختلف النحاة حول أيّ التاءين تكون المحذوفة في أول المضارع من مثل (تدارك، تنابزوا، تنزّلُ)، فرأى سيبويه أن الثانية المحذوفة، ورأى الكوفيون أن الأولى المحذوفة، ورأى آخرون جواز الأمرين[١٦]، كما أنهم اتفقوا في مواضع أخرى على قبول حذف الصامت المِثل الثاني كحذف التاء الثانية في (استتْخذ).[١٧] ويدل هذا على أن الحذف غير مقيد بموضع واحد مخصص له، وأن العرف اللغوي يقرر موضعه في كل بيئة على حدة.

وهم يفرقون بين الأبنية السطحية لشواهد الإدغام نتيجة تفاوت تعليلهم لتغليب الصامت الأول، فاختلفت أحكامهم عليه ما بين القبول والتضعيف والتشذيذ ودعوى العروض، بناء على التوجيهات التالية:

١- قبول المدغم من جنس الصامت الأول:
إذا كان الثاني صامتا زائدا كما في (اسّمَع وازّان) من (اسْتمع وازْدان) و(مُسَّمِعٌ ومُزّانٌ) في (مستمع ومُزْتان)؛ قولا بأن الصوت المزيد لا يُبالى بقلبه وتغييره على خلاف القياس، لكون الصوت الأول أخفّ من الثاني المزيد ولكثرة تغير التاء لغير الإدغام، وقولاً بأنه "لا سبيل إلى أن تدغم السين في التاء" وبأنهما متفقان في الهمس.[١٨]

٢- عدّ قلب الثاني (إلى لفظ الأول) على سبيل الضرورة والاستثناء: وذلك تفسيرهم لقول بني تميم (محّم) في (معْهم) و(محّاؤلاءِ) في (معَ هؤلاءِ) و(اقْطَحّاذا) في (اقطعْ هذا).[١٩]

٣- تشذيذ المدغم من جنس الأول: ومنه تشذيذهم (سِتّ) في (سِدْس)، وتشذيذهم لمن قال (اصّبر) و(اضّرب) في (اصطبر واضطرب).[٢٠]

٤- القول بأن تغليب الصامت الأول من باب العُروض: في مثل (اذبحّتودا، اذبحّاذه)، حيث عللوه بأن الحاء أخف من عين (عَتُودا) ومن هاء (هذه)، وجعلوه مما يصحّ فيه قلب الثاني إلى الأول؛ "ويُدْغم إذ ذاك بمخالفة شرط إدغام المتقاربين، وذلك بأنْ يقلب الثاني إلى الأول."[٢١]

ويرى النحاة أن العين تُدْغم في الهاء بعد قلبهما حاءين في مثل (مَحّاؤلاء)، لكنهم يرون أن قلب الحاء عيناً غير مطرد في مثل (اذبح عتودا)، ويجعلون قلب الثاني إلى الأول عارضا في (اذبحّتودا) لمنع الثقل[٢٢]، على الرغم من ذكرهم قراءة أبي عمرو حيث تقلب الحاء عيناً في قوله تعالى:[٢٣] (فمن زحزع عن النار)، فتدغم العين[٢٤] ولا يكون ثقلٌ. والأرجح هنا أن تعلل القراءة القرآنية بمقولة أبي حيان:[٢٥] "والذي نذهب إليه أن ما صحّت الرواية به من إثبات القراء وجب المصير إليه وإنْ خالف أقوال البصريين ورواياتهم." ويسعنا أن نقول إنه إنما اختير تغليب الصامت المتقدم على المتأخر عند التقاء الحاء والعينَ لغةً في قوم يغلبون الصامت الأول في الإدغام، إذ لا وجه للاعتلال بثقل العين وهي والحاء صوت واحد لا يفترقان سوى في الجهر والهمس، فضلا عن تعدد الشواهد على قلب كل منهما إلى الآخر.[٢٦]

وقول النحاة بأن المقلوب لابد هو الأول قياسا لا شكَّ قولٌ يوافق ورود العامل ثانياً، فيكون تغليب صوته في الموضعين معاً هو الأقرب إلى الظن، إذهاباً للصوت الذي يمثل معموله (الأول ترتيباً). فلما كان المدغم من جنس الصامت الأول في (اصَّبر واضّرَبَ) في (اصتبر واضترب) عدوه شاذا، وضعفوا (محُّم) في (معهم)، وعدوا إدغام (اذبحّتودا) إدغاما عارضا.[٢٧] وهي أحكامٌ تزول عن شواهدها عند القول بأصالة الحذف في سياق المدغم، وبأن الإدغام في جوهره وصْلٌ بين مقطعين دون إدخال صامتٍ في صامت آخر[٢٨]، فلا يكون قلبٌ لصامت أول ولا لصامت ثانٍ متأخر. وتنتفي حينئذٍ الحاجة إلى قاعدة ترتب موضع الصامت المبدل، كما ينتفي التعلُّل بخصوصية الصوت المزيد أو خفة صامت عن آخر أو عُروض الحاجة إلى تغليب الصامت الأول، إذ لا يُعتدّ بشيء من هذه العلل في مخالفة قانون صرفي مطرد، وإنما يُعتذر للمخالفة بأمن اللبس أو حاجة دلالية تشابهه ضرورةً.

ويؤدي القول باقتضاء الحذف إلى جمع لغتي الإدغام في أصل واحد، فيكون طرد الحذف – على إطلاقه – مساوياً بين ورود المدغم من جنس الصامت الأول وورود من جنس الثاني،

إذ يسدّ المدغم مسد المحذوف أيا يكن ترتيبه في اختيار كل لغة على حدة parametric variation، ومن ثم يتوحّد القول في الإجراءات الإدغامية وإن اختلفت أبنيتها السطحية فيما بين اللغات العربية، دون الحاجة إلى دعوى قلب صامتين معاً كما ذهب النحاة في تفسير (ستّ، محُّم، محّاؤلاء، ادَّكَرَ).[٢٩]

ويترتب على هذه الفرضية أن يتسع الدرس الصرفي للشواهد التي اختلف حولها النحاة، إذ يرى الرضي الاستراباذي – مخالفا جمهور النحاة – سلامة المثالين (اصَّبر واضَّرب) حيث يُتجاوز شرط قلب الأول إلى الثاني، ويعللهما بأن تاء الافتعال قلبت إلى الصامت السابق عليها، فأصبحت صادا وضاداً من بادئ الأمر، وذلك قوله[٣٠]: "قوله[٣١]: (وشاذاً على الشاذ في: اصّبر واضّرب)... يعني: يُقال (اصّبر واضّرب) بصاد وضاد مشددتين. والشذوذ الأول: إدغام الصاد الذي هو حرف الصفير في غير الصفير أي الطاء، وكذا إدغام الضاد المعجمة. والشذوذ الثاني: قلب الثاني إلى الأول، وقد مر أن الشذوذ الثاني يدفع مضرة الأول. والأولى أن يقول: إن تاء الافتعال قلبت صادا أو ضادا من أول الأمر، وأدغمت الصاد والضاد فيها كما ذكر قبل، إذ لا دليل على قلبه طاء أوّلاً ثم قلب الطاء صادا أو ضادا."

فهذا تصريح منه بأن الصامت المدغم (الصاد والضاد هنا) غير متولد بالضرورة عن إبدال يُجرى في الصامت الثاني، فالضاد المشددة والصاد المشددة لا تسبقهما في النطق طاء في موضع تاء (افتعل). ولا أجد قوله هذا مختلفا عن القول بصلاحية حذف الصامت الثاني وإطالة الأول في لغة يُجرى فيها الإدغام على هذا النحو، خاصة وهو يقول: "إذ لا دليل على قلبه طاء أولاً"، مشيراً إلى أن افتراض القلب يعوزه دليل لغوي قاطع. فإذا كان الأمر كذلك، فكانت كل من الصاد والضاد تحلّ في موضع تاء الافتعال بالأصالة، مع مراعاة أن المدغم صامت واحد كما يرى الرضيّ؛ كان من الوجاهة بمكان أن يدل قوله حينئذٍ على أن الضاد والصاد (من الضرب والصبر) تمتدان من موقع فاء البناء إلى موقع التاء (المحذوفة) استطالةً للصامت الأول حتى يُدغم دون وساطة قلب التاء إلى إحداهما قبلاً.[٣٢]

ومن ثم يمكن القول بأن اتصال نطق الصامت الأول في الموضعين المقطعيين إن هو إلا مواكبة لضمّهما في عقدة التعليق الإدغامي؛ دون استقلال نطقٍ في أول أو في ثاني الموضعين، لأن المدغم صوت واحد. ويُستنتج من ذلك أنه لا فرق بين أن تنطلق الاستطالة من موقع الصامت الأول أو من موقع الثاني (ترتيبا في البنية العميقة)؛ وأنها أينما أجريتْ اجتلبتْ في الصعيد الفوقطعي إدغاما يعلق الموضعين تعليقاً بنيوياً، وأن التمديد الصوتي – أي: إطالة الصامت الواحد – يفعل فِعْله في اجتلاب كافة مقتضيات الإدغام: من حيث توظيف الموضع المتأخر في تعليق الموضعين عاملا ومعمولا وترخيص النواة بينهما واستدعاء النبر المثقل قبل المدغمين؛ فتنمحي حينئذٍ جميع معالم السياق

الأصل فوقطعيا ونطقاً معاً حيثما حلت الإطالة وعواقبها.[٣٣]

فإذا كانت تلك تداعيات الإطالة في المنظومة الصرفية، أمكن القول بأن وظيفتها التشكيلية (الفونولوجية) أن تستدعي التعليق بين العامل ومعموله على الصعيد الفوقطعي، وأنه لذلك لا تأثير لاستطالة الصوت من الموقع المتقدّم على ترتيب العامل من معموله في شيء، مادام اتصال النطق يستدعي قوانين الإدغام الفوقطعية بكافة مقتضياتها وفق ما يمليه نظام اللغة التشكيلي. فلما كانت إطالة الأول ترتيباً غير مفضية إلى الخروج عن غاية الإدغام الفوقطعية، لم يكن مانعٌ من القول باتصال النطق من موقع المعمول (المتقدم) إلى موقع العامل المدغم فيه (المتأخر). ويدفع هذا التوجيه الفوقطعي كل تهمة تلصق بالشواهد التي يطال فيها الصامت المتقدم، من شذوذ أو ضعف أو عروض.

المثال (١): تصريف (افتعل) من (ض ر ب) بحذف التاء وإتباعه باستطالة الضاد إلى موقع المحذوف وصلاً بين الموضعين الصامتين بنطق ينطلق من موضع المعمول؛ دون القول بإبدال التاء إلى طاء أو إلى الضاد أوّلاً:

'idØ.(ta.)raba —> 'idØ.(Øa.)raba
—> 'i~~ddd~~araba

(ء ـِ ضØ. (ت ـَ.) ر ـَ ب ـَ)
← (ء ـِ ضØ. (Ø ـَ.) ر ـَ ب ـَ)
← (ء ـِ ~~ض ض ض~~ ـَ ر ـَ ب ـَ)

حيث يشغل صوت الضاد ثلاثة مواضع مقطعية بنطقه عبرها متصلا دون وقفة؛ فيسد مسد التاء التي فرغ موضعها.[٣٤]

ويتضح في تصريف الفعل أن الإدغام ينقذ المقطعين المتجاورين من الفراغين المحيقين بالبناء، فبعد مرحلة التحويل الأولى كان يُحتمل أن يصل النطق إلى (اِضَرَبَ) إذا أُلقيت حركة التاء المحذوفة على فاء (افتعل)، مما يُفضي إلى ذهاب البناء والتباسه. ومن جانب آخر يقتضي الإدغام نبراً مشدداً قبله، وبه يتوطّد موضع النواة المفرغة وتتوثق عروته في قلب التعليق الإدغامي، فيمتنع حذف مقطع النواة المفرغة كما توجبه قوانين النظرية[٣٥]؛ فيكون الإدغام منقذاً لمقطعها من الزوال. وأضع النقطة في رموز المثال (١) إشارة إلى نهاية كل مقطع من المقطعين المجرى بينهما الحذف فالإدغام.

وتخلص المناقشة هنا إلى أن الإطالة تنقذ البناء الصرفيّ بسدّ أحد الفراغين صوتياً منعا للبس، وأن المدغم صوت واحد مُطال على إثر حذف الصامت، إذ لا دليل على الإبدال.[٣٦] ولما كان الصوت المحذوف ههنا الثاني ترتيباً، كان حذف الصامت الثاني جائزا بقدر جواز حذف الصامت الأول. ويُستدل بكون النحاة لم يرفضوا الشواهد المخالفة لقياسهم –إذ تفاوتت أقوالهم فيما بين التعليل والقبول–؛ على أن القانون المطرد في باب الإدغام هو الحذف على إطلاقه دون التقيد بموقع مخصوص، كما يستدل بالشواهد نفسها على تكافؤ لغتي الحذف. ونلمس في كلام ابن السراج تكافؤ جميع لغات الإدغام في المُخرج اللغوي حيث يقول[٣٧]: "واعلم أن هذه المدغمة

تنقسم ثلاثة أقسام: منها ما يبدل الأول بلفظ الثاني، ثم يُدغم فيه، وهذا حق الإدغام. ومنها ما يُبدل الثاني بلفظ الأول، ثم يُدغم الأول في الثاني. ومنها ما يبدل الحرفان جميعاً بما يقاربهما، ثم يدغم أحدهما في الآخر." فقوله واضح في أن المراد والمحصل في سائر الأحوال هو أن يدغم موضع الأول في موضع الثاني فوقطعياً، ويستوي حينئذٍ أن يكون الصوت الزائل أولا أم ثانيا في البنية العميقة، إذ "يُدغم الأول في الثاني" في كل مرة كما يقول. ومن براهين تساوي لغتي الحذف:

١- يُستدلّ على أن الصوامت لا تنقسم إلى مراتب -من حيث استحسان إدغامها أو امتناعه- بشواهد تناقض مفاضلة النحاة بين الصوامت حين يعللون موقع المبدل المخالف لقياسهم. فمن ذلك قول الرضي:[٣٨] "فإذا أدغمت حروف الإطباق فيما لا إطباق فيه، فالأفصح إبقاء الإطباق لئلا تذهب فضيلة الحرف. وبعض العرب يذهب الإطباق بالكلية، قال سيبويه: ومما أخلصت فيه الطاءُ تاءً سماعاً من العرب: (حُتُّهم) أيْ (حُطْتُهم)، وقال: ذهاب إطباق الطاء مع الدال أمثل قليلا من ذهاب إطباقها مع التاء، لأن الدال كالطاء في الجهر والتاء مهموسة."[٣٩]

فليس مع استدعاء الإدغام ترتيب أو مفاضلة بين صفات الصوامت، فتذهب صفة الإطباق في لغة تحذف الصامت الأول - وإنْ كان مطبقاً - طرداً لقياسهم في الحذف، فيقولوا (حُتُّ) في (حُطْتُ)، وتبقى في لغة قومٍ يحذفون الصامت الثاني كما يوجبه القياس اللغوي لديهم، فيقولوا (خبطُّ) في (خبطتُ) مثلما يقولون (عُدُّهُ) في (عُدْتُهُ) و(نَقَدُّهُ) في (نَقَدْتُهُ).[٤٠] ويُغنينا في ترك المفاضلة بين شواهد الإدغام قول السيرافي:[٤١] "ومذهب العرب هو الحجة في ذلك، وحسب مُخَطِّئ العربِ في لغتها بتخطئته إياها."

٢- ولا شيء أدلّ على أن تغليب الأول وحذف الثاني غير ممتنع من قولهم بذيوع قلب تاء افتعل اتّباعاً لفائه وجوباً في مثل (اطّلب، وادّانَ) وجوازا في مثل (اذّكّر، اظّلم، وازّان).[٤٢] فيُدغم الصامت الأول ويزول نطق الثاني على نقيض شرطهم، إلا أنهم لم يشذذوا هذه الشواهد، بل جعلوا بعضها واجباً لاطراده وشدة شيوعه.

٣- ويفوق ذلك في تسمّحهم في قياس القلب أنهم قالوا بامتناع العمل بموجبه بالكلية؛ أيْ: أنهم منعوا قلب الأول إلى الثاني[٤٣] في مثل (اظطلم واضطرب واصطبر).[٤٤] وهم مع منعهم إجراء القاعدة فيها يرجحون ترك الإدغام على إجرائه، فيقولون إن (ازدان واظطلم واضطرب واستمع) أولى من (ازّان واظّلم واضّرب واسّمَعَ) ترجيحاً للقاعدة المعيارية التي قرّروها في قلب الأول دون قلب الثاني[٤٥]، كما يقولون إن الأولى ترك إدغام (اذّكَرَ واثّغَرَ) إلى

إدغام (ادَّكَرَ واتَّغَرَ) تقليلاً من مخالفة القياس الذي افترضوه[٤٦]، لكنها أقوال تفتقر إلى دليل أو حجة لغوية.

٤- وفي ذيوع تغليب الأول في مثل (اظَّلم واذَّكَرَ) القرينة الكافية على أن الحذف غير مقيّد بترتيب واحد بين اللغات العربية. ومثله قبول النحاة ذهاب التاء في (ازّانَ واسّمَعَ) قولاً بأن التاء لا يُبالى بقلبها لزيادتها، وأن سيبويه يرى سلامة الإدغام في كلٍ من (مُسَّمِعٌ ومُصَّبِرٌ واضَّجَرَ ومُثَّرِدٌ) في (مُسْتمِع ومصْتبِر واضْتَجَرَ ومثترِدٍ) حيث يزول الصامت الثاني ويطال الأول.[٤٧] والأرجح من ثم أن تكون هذه الشواهد قرينة على انقسام القبائل العربية إلى فريقين: فريق يُدغم بتغليب الصامت الأول وفريق يُدغم بتغليب الصامت الثاني. فالفريق الأول من العرب يقول: (محُّم، محّاؤلاءِ، اصّبر، اضّرب، اذَكَر، اثَّغَرَ، اظلم، ازّان، اسَّمع، اذبحَّاذِهِ، اذبحَّتودا، خبطُّه) حذفا للصامت الثاني وتغليباً وإطالةً للصامت الأول في كل من (محْهم، معَ هؤلاء، اصتبر، اضترب، اذتكر، اثتغر، اظتلم، ازتان، استمع، اذبحْ عتودا، اذبحْ هذه، خبطتُه). ولعل هذا ما دعا بعض النحاة إلى ترك المفاضلة بين اللغتين.[٤٨] ومن ذلك قول سيبويه:[٤٩] "وأما (اصَّبَروا واظَّلموا ويخَصِّمون ومُضَّجِعٌ) وأشباه ذلك، فقد علموا أن هذا البناء لا تُضاعَف فيه الصاد والضاد والطاء والدال. فهذه الأشياء ليس فيها التباس" حيث يقبل استحواذ الصامت الأول على سياق الإدغام ويعلل رفضه للإدغام في أمثالهن بما يُلبس لا بالخروج عن السلامة اللغوية في شيء.

ففيصل الأمر هنا –من الجانب التشكيلي– أنه إذا توسطت الصامتين نواةٌ مفرغة تستدعي الترخيص الفوقطعيّ، تُوصِّل إلى توطيدها بحذف أحد الصامتين أولاً– سواء أكان ترتيبه أوّلاً أم ثانياً – ثم بإدغام الصامت المتبقي؛ إذ يحصل الإدغام أيهما يكن المحذوف. والفرق بين اللغة المغلِّبة الصامتَ الأول واللغة المغلِّبة الصامتَ الثانيَ، أن اللغة الثانية تجانس بين القانون الصرفي والقانون الفوقطعيّ، فتجعل المحذوف من موضع المعمول وتجعل الصامت المدغم المغلَّب من موضع العامل في عقدة المدغمين. فمن قالوا: (ادّكَرَ واوَّجَلَ وحُتُّهُمْ) في (اذْدكر وانْوَجل وحُطْتُهُمْ)[٥٠]، غلّبوا الدال والواو والتاء وهن الصوامت في الموقع المتأخر العامل فوقطعياً في العقدة الإدغامية، وحذفوا الذال والنون والطاء وهُنَّ في الموقع المتقدّم المعمول فيه، فجعلوا المحذوف من موقع الضعف الفوقطعي، وجعلوا الصوت الممتدّ الموصول (عبر الموضعين الصامتين) نابعاً من موقع القوة حيث العامل الفوقطعي. وجميع ذلك اختيار وعرفٌ في لغة قوم بعينهم، ولا توجِبُه قاعدة صرفية أو فوقطعية.

أين تقع ظاهرة حذف الصامت الثاني من ظواهر السياق الإدغامي؟

عند تصنيف الشواهد حسب أبنيتها العميقة وما يحلّ بها من التحويلات، يلفت النظر أن شواهد حذف الصامت الثاني تمثل ظاهرة مشتركة فيما بين قوانين إدغام الحركة وقوانين إدغام الصامت: ففي كلٍ يُحذف صوت واحد وفي كلٍ يقع الفراغ في موضع العامل لا في موضع المعمول من التعليق الإدغامي الفوقطعي. ويُعد هذا الأمر برهاناً على أن القول بحذف الصامت الثاني قول يمثل حقيقة وواقعاً لغوياً لا مجرد فرضية نظرية. ويزيد المقارنة بين الإدغامين تشويقاً أن الحذف في سياقيهما يشترك في العلة الداعية إليه، بل ويتشارك تلك العلة كذلك كلٌ من سياقات حذف الصامت الأول وسياقات حذف الصامت الثاني. ولا مفر حينئذٍ من أخذ كل هذه القرائن القوية في الاعتبار؛ خاصةً مع دلالتها على أن ظاهرة الحذف واحدة علةً وسياقاً فونولوجياً، وأن إجراء الإدغام بصِنفيه واحدٌ أيضاً في كل اللغات العربية: علةً وسياقاً.

الاشتراك في تفريغ موضع العامل الفوقطعي:

تتضمن شواهد إدغام الحركة سياقات تحتية تُفرغ فيها النواة السابقة على موقع توليد المدغم، وهي شواهد يتوالى فيها مقطع ذو نواة مفرغة ومقطع أوله موضع صامتيّ مفرغ كما في (أبْيناء) على (أفْعِلاء) الذي تُعَلّ ياؤه، فتتولد كسرة طويلة في (أبِيناء).[٥١]

المثال (٢): (ء ـَ ب Ø. ي ـِ ن ـَ Ø ـَ ء)

← (ء ـَ ب ـِ. Ø ـِ ن ـَ Ø ـَ ء)

'abØjinaØa' —> 'abiØnaØa'

فالتحويل إلى نطق المدّ يُسبق لا محالة بتفريغ الموضع الصامتي التالي للنواة المفرغة كي يُجرى إدغام الكسرة من مقطع الياء المحذوفة إلى مقطع الباء:

المثال (٣): التحويل الأول في (أفْعِلاء) من (ب ي ن):

(ء ـَ ب Ø. (ي ـِ) ن ـَ Ø ـَ ء)

← (ء ـَ ب Ø. Ø ـِ) ن ـَ Ø ـَ ء)

'abØ(ji) naØa' —> 'abØ(Ø) naØa'

فحين تحذف الياء ويخلو موضعها أوّلَ المقطع، يتجاور موضعان فارغان: موضع النواة في مقطع الباء وموضع الياء المحذوفة. والتحويل المتوقع في هذه المرحلة النطقية أن تُلقى حركة الياء على الباء المفتقرة إلى حركة في مقطعها، فيكون اللفظ (أبِناء) بكسرة قصيرة بعد الباء، ولا يخفى ما في ذلك من تآكل البناء وذهابه. وإلقاء حركة الياء المحذوفة ثمة مساوٍ لإلقاء حركة الهمزة المحذوفة في كل من (مَرَة ومَسَلة وكَمة) مسهّلة الهمزة من (مرْأة ومسْألة وكَمْأة):[٥٢]

المثال (٤): التحويل إلى (مَسَلة):

م ـَ س Ø (ء ـَ) ل ـَ ت

← م ـَ س Ø (Ø ـَ) ل ـَ ت

masØ ('a) lat —> masØ (Øa) lat —> masalat

← (م ـَ س ـَ ل ـَ ت): حيث تنتقل الفتحة من مقطع الهمزة المحذوفة إلى المقطع قبلها

شغلاً لموقع النواة في مقطع السين؛ فيسقط مقطع الهمزة نتيجة تفريغه بأكمله.

ويدل على سلامة هذا التوجيه أيضاً أن كسرة (أفْعِلاء) تُلقى على ما قبلها في مثل (أجلّاء وأطِبّاء وأعيّاء) بياء مضعفة[٥٣] نتيجة إجراء الحذف وإلقاء الكسرة معاً في تحويلهن:

المثال (٥): تحويل (أفْعِلاء) من (ع ي ي) إلى (أعِيّاء) بياء مدغمة وعين مكسورة:

١- (ء ـَ ع Ø. (ي ـِ) ي ـَ Ø ـَ ء)
← (ء ـَ ع Ø. (Ø ـِ) ي ـَ Ø ـَ ء)
٢- (ء ـَ ع Ø. (Ø ـِ) ي ـَ Ø ـَ ء)
← (ء ـَ ع ـِ (ØØ .) ي ـَ Ø ـَ ء)
٣- (ء ـَ ع ـِ (ØØ.) ي ـَ Ø ـَ ء)
← (ء ـَ ع ـِ (~~ي ي~~) ـَ Ø ـَ ء)

'a9Ø. (ji) jaØa'
—> 'a9Ø. (Øi) jaØa'
—> 'a9i. (ØØ) jaØa'
—> 'a9i. (jjj) aØa'

فإدغام الياء الثانية في موضع الياء الأولى قرينة الحذف في تحويل سابق؛ لأن الإدغام بياء واحدة لا بالياءين الأصلين معا، على ما مرّ. ويدل الإدغام في (أعيّاء) على حذف الياء التالية للسكون أولاً وعلى إلقاء حركتها بعد الحذف ثانيا؛ كإلقاء حركة (المرَة والمسلَة والكَمة) تماماً.

وكذلك (يَحَيٌ) لغةً في (يَحْيا)[٥٤] حيث يطلبُ منع توالي المثلين ويسبق الحذف على إعلال الياء المتطرفة في البنية الأولى (يَحْيَيْ) بناء (يَفْعَل) مضارع (فَعِلَ)؛ إذ تُحذف الياء الأولى دون حركتها بعد النواة الساكنة، ثم تنقل حركة المثل الأول إلى المقطع قبله كما في (أعِيّاء)؛ فتدغم الياء المتطرفة في المقطع المفرغ بالكامل:

(ي ـَ ح ـَ. ØØ. ي ـُ
← ي ـَ ح ـَ. ~~ي ي.~~ ي ـُ)

jaha.ØØ ju —> jaha. ~~jj.j~~u

لكن لغاتٍ أخرى تعالج الكلمات المسهلة بتمديد الحركة المجاورة كما في (المَراة وراس والمُتار) من (المرأة ورأسٍ والمُتْأَر)[٥٥]؛ وعلى ذلك ورد إعلال (أبِيناء) بمدّ بعد الباء حيث استطالت الكسرة إلى موضع النواة المتقدمة المفرغة:

المثال (٦): تحويل أفْعِلاء من (ب ي ن) بإدغام الكسرة وسطا:

(ء ـَ ب Ø. (Ø ـِ) ن ـَ Ø ـَ ء)
← (ء ـَ (ب ـِ. Ø ـِ) ن ـَ Ø ـَ ء)

'abØ. (Øi) naØa'
—> 'ab(i. Øi) naØa'

وتتفق استطالة الحركة هنا – من المقطع المتأخر إلى المتقدم – مع إدغامها في (راسٌ والمَراة ومُتار) تماماً:

المثال (٧): استطالة الفتحة إلى موضع النواة المتقدمة في (المراة) حتى تتمثل فيها حركة مدغمة فيما بين المقطعين؛ ولولا إدغام الحركة، لذهب مقطع الهمزة المسهلة بإلقاء فتحتها على مقطع الراء كما ذهب في (مَسَلة):

marØ.('at) —> marØ.(Øat) —> ma(raØat)

أ- [م ـَ ر Ø. (ء ـَ ة)]
ب- [م ـَ ر Ø. (Ø ـَ ة)]
ج- [م ـَ (ر ـَ Ø ـَ ة)]

ففي كلٍ من شواهد إدغام الصامت (أجلّاء وأطبّاء وأعيّاء) وشواهد إدغام الحركة (المُتار والمراة وأبِيناء) وقعت بنية تحويلية وسطى يتوالى فيها موضعان مفرغان فيما بين مقطعين: نواة مفرغة في نهاية المقطع المتقدم يليها موضع فارغ في

بداية المقطع المتأخر. وهو سياق مقطعي يُعالَج إما بإلقاء حركة المقطع الثاني في نواة المقطع الأول وإخلاء المقطع الثاني لإطالة صامت من المقطع الثالث (ترتيباً في السياق) كما في (أعِيّاء)؛ أو يعالج باتصال نطق تلكم الحركة من المقطع الثاني إلى المقطع الأول في تشكيل إدغامي يضم المقطعين معاً في حركة ممطولة كما في (أبِيناء): أيْ أن الإدغام يكون إما بين المقطع الأول والثاني حيث يتلاقى الفراغان بعد حذف الصامت في مثل (أبيناء)، أو يكون بين المقطع الثاني والذي بعده مع معالجة فراغ المقطع الأول بتصويت نواته في مثل (أعِيّاء).

وبذلك يظهر ضربٌ من الحذف يولد فراغين متتابعين لا يجتمعان في مقطع واحد كما في شواهد الإدغام الأخرى[٥٦]، فيكون لإجراء الإدغام في العربية سياقان لا سياق واحد. ويجمع بين السياقين توالي الفراغين وأن كلاً من السياقين يُفضي إلى حذف أحد مقاطع الكلمة إذا تركت معالجته بالإدغام.

ووجه الاتفاق فيما بين إدغام الصامت في أمثال (اظّلم واضّرب واذّكر وازّان واسّمعَ ومحُّم) وإدغام الحركة في أمثال (مُتار والمَراة وأبِيناء) هو مجيئهما في سياقٍ يُفرّغ فيه موضع العامل لا موضع المعمول من العقدة الإدغامية: إذ فُرِّغَ في أبنيتها التحتية موضع الصامت المتأخر حيث أدغم الصامت، كما فُرِّغَتْ النواة المتقدمة، وهي الموضع العامل في الحركة المدغمة في المثالين (٦ & ٧). ويلفت النظر أن إطالة الحركة من الموقع المتأخر ظاهرة مشتركة بين عدد من اللغات من مثل اليونانية القديمة وفرنسية كيبك والكورية والبرتغالية القديمة؛ وهو ما يطلق عليه leftward spreading[٥٧]، مما يدلّ على وجاهة القول بإطالة الحركة من موقعها المتأخر في المثالين السابقين.

وتظهر هذه الشواهد كيف يتمثل الإدغام في استطالة الصوت من موضع المعمول إلى موضع العامل، وأن استطالته تجتلب التعليق الفوقطعي المقتضى لتمكين وإجازة الموضعين الفارغين في البنية المقطعية التحتية.[٥٨] فالإدغام في العربية يمثل الأداة الفوقطعية التي تحفظ موضعين مفرغين معا في آنٍ: أحدهما يؤمّن بدخوله في حوزة العامل الذي يعلِّقه، والثاني يؤمّن بتضمينه مفرغاً داخل عقدة المدغمين.[٥٩]

اشتراك لغتي الحذف وصنفي الإدغام في العلة الفونولوجية:

يُستخلص مما سبق أن السياق المشترك فيما بين شواهد سقوط الياء من مثل (أعْيياء وأبْيناء) وشواهد سقوط الهمزة من مثل (المُتْأَر والمرْأة والمسْألة) هو سبق مواضع الحذف بنواة مفرغة؛ ولسائل أن يسأل عما إذا كان ذلك مقترنا بكون الهمزة تسهل في بعض كلام العرب أو بأن لأصوات العلة – كالياء في المثالين هنا – شؤوناً تختص بها حذفا وإعلالا. ويردّ هذا القول أن الظاهرة لا تنحصر في سياقات الهمز ونصف الحركة، فمنها حذف الصامت الثاني في (اظّلم، اذّكَرَ، اثَّرَدَ، اضَّرَبَ، محُّمْ، امْدَحَّرَفة) حيث سبق كلاً من التاء والهاء والعين المحذوفات[٦٠]

الصامت الساكن في البنية التحتية وأجري الحذف في صامت صحيح.

فالراجح ثمة أن تكون النواة المفرغة مدعاة لحذف ما بعدها، مما يمكننا من استنباط علة ثانية لتحويل (اِقْتتل) إلى (قَتّلَ) الذي فسره النحاة بكراهة توالي المثلين[٦١] لا غير. فالفعل (قَتَّلَ) مثال من الصحيح على الإعلال نفسه الذي يجرى في (أبْيناء وأعْييام)؛ إذ تسقط فيه التاء الأولى في جوار السكون كسقوط الياء بعده في المثالين المعتلين، ويتبع سقوطها أن تُلقى حركتها على نواة المقطع السابق عليها كإلقاء حركة الياء في المثالين وكإلقاء الحركة في أمثلة التسهيل:

المثال (٨): تحويلات (اقْتَتَلَ) ليصبح (قَتَّلَ):

١- (ء ـِ ق Ø . ت ـَ ت ـَ ل ـَ)
← (ء ـِ ق Ø. (Ø ـَ) ت ـَ ل ـَ)
٢- (ء ـِ ق Ø. Ø ـَ) ت ـَ ل ـَ)
← (ء ـِ ق ـَ (ØØ) ت ـَ ل ـَ): حيث ألقيت حركة التاء المحذوفة على القاف؛ فتبع ذلك سقوط همزة الوصل.
٣- ← (ق ـَ (ØØ) ت ـَ ل ـَ)
← (ق ـَ (تـتـت) ـَ ل ـَ)

'iqØ.ta.tala
—> 'iqØ.(Øa.) tala
—> 'iqa. (ØØ) tala
—> qa. (ØØ) tala
—> qa. (ttt) ala

وقد علل سيبويه حذف الهمزة في (أرى وترى ويرى ونرى واسأل) بأن ما قبلها حرفٌ ساكن[٦٢]؛ فكان السكون عنده سياق الحذف وعلته وإنْ لم يقع في مقطع المحذوف نفسه. ومثل (قَتَّلَ) قولنا (يظُنُّ) في (يظْنُنُ) حيث لا حاجة إلى حذف النون الأولى وهي عين الفعل متقوية بحركتها، إلا أنها أيضا مسبوقة بسكون يبيح حذفها توطئة لسياق فوقطعي يجتلب الإدغام اجتلابا:

المثال (٩): حذف النون بعد سكون الظاء في (يظنّ) اجتلاباً للإدغام:

١- ي ـِ ظ Ø . ن ـُ ن ـُ
٢- ي ـِ ظ Ø. (Ø ـُ) ن ـُ
٣- ي ـِ ظ ـُ (ØØ) ن ـُ
٤- ي ـِ ظ ـُ (نـنـن) ـُ

jaðØ. nunu —> jaðØ. (Øu) nu
—> jaðu (ØØ)nu —> jaðu (~~nnn~~)u

وإذا رجعنا إلى الأمثلة التي قبلها النحاة –دون خلاف– حيث يُغلَّب الصامت الأول من مثل (سيّد وميّتٍ وهيّنٍ)، أمكننا تفسير اتصال نطق الياء – المتقدمة قطعاً على الواو – في (سيْود) مثلا بأنها تمتدّ وتستطيل في إثر ذهاب الواو لوقوعها ملاصقة للنواة المفرغة، وأن الواو بوقوعها ثمة وُظِّفت لرأب الصدع في تلكم النواة بأن تمهد لها طريقاً للتخفي والتستر في محضن وَصْلة إدغامية للياء كي ينمحي كل أثر لتلك النواة؛ فلم تكن تلك الطريق الممهِّدة إلا حذف الواو، وبذلك يكون الإدغام هنا في طلب محو الضعف الفوقطعي. وكان المتوقع سقوط الياء لسكونها وضعفها فوقطعياً وهي معمول لعامل مقطعيّ مفرغ، ولكن البنية السطحية تسقط الواو بدلا منها؛ اختياراً لإدغام الياء في لغة تغلّب الأول ترتيباً لا الثاني:

المثال (١٠): إدغام الياء في (سيْود):

(سَ ي Ø. و ـِ د ← سَ ي Ø. Ø ـِ د ← سَ ~~ي ـي ـي~~ ـِ د)

sajØ.wid —> sajØ. Øid —> sajjjid

ومن ثم يمكن القول بأنه مثلما تكون النواة المفرغة مدعاة لسقوط الصامت الذي في مقطعها

في مثل (يلدُ ويسَعُ ويتصل وازّمَّلَ وامَّحى)[٦٣]، تكون كذلك مدعاة لسقوط الصامت الذي بعدها رغم أنه ثمة مكين بوقوع الحركة بعده؛ لأن حذفه وهو متمكّن في مقطعه لا يقترن به، بل بطلب الإدغام تخلصاً من النواة المفرغة حتى تنمحي السكتة عليها في باطن العقدة الإدغامية ويزول وهنُها الفوقطعي، ويزول معه أثر الفراغ في زعزعة المقطع. فالتخلص من السكتة على موضع الفراغ هو المطلب الرئيس هنا حتى لم يعُدْ غيرُه ذا بال: فكون المحذوف الصامت الأول أو الثاني سيان، وكذلك تفريغ مقطع بأكمله أو تفريغ النواة متبوعةً بفراغ في المقطع التالي سيان؛ لأن الغاية تلخّصَتْ في إحداث الخلل البنيويّ الذي يجتلب المعالجة الإدغامية أياً تكن الوسيلة، ما دامت ستستدعي النظام الفوقطعي لتلبية المعالجة. وملخص ظاهرتيْ التفريغ في شواهد الإدغام من الجانب الفوقطعي إذن: أن النظام الفوقطعي لا يسمح بتجاور فراغين في البنية المقطعية للكلمة، وأنهما أينما ظهرا يستدعيان حذفاً أو معالجة فورية تُنقذ البناء الصرفيّ من الحذف والتغيير.

فمن تطبيق الحذف قول العرب (شاكٌ وخافٌ) في سياق تفريغ المقطع بالكلية، وقولهم (المَسَلة والمَرة) في سياق الفراغين الواقعين بين مقطعين.[٦٤] ولذلك تُتّخذ الحيلة الصرفية لتطبيق المعالجة القياسية في النظام الفوقطعي، وتلكم الحيلة هي توليد الفراغين في بنية تحويلية على شاكلة ما تبيّن في تحويلات الشواهد السابقة؛ سعيا وراء إلغاء كل أثر للنواة المفرغة لا أكثر، سواء من جانب النطق أم من جانب الوهن الفوقطعي.

ومثلما تشترك إطالة الصامت الثاني مع إطالة الصامت الأول في العلة والإجراءات الصرفية والفوقطعية، كذلك يتفق كلٌ منهما مع الحركة المدغمة في العلة والإجراءات؛ إذ يجري معها مثل ما يجري معهما حذفاً لصامت تالٍ لسكون كما في (مُتار ومراة وأبِيناء) وحذفاً لصامت سابق على سكون كما في (راس وإيثار وايتزر وموتعد وياتبس)، ويتولد في بعض شواهدها فراغان في المقطع الواحد كما يتولد في البعض الآخر فراغان فيما بين مقطعين.[٦٥] وتنشأ مع إجراء الحذف وتوليد الفراغين العلة الفوقطعية ذاتها لاستطالة الحركة، رأباً لصدع البناء الصرفي بحركة مدغمة تسد مسدّ أحد الفراغين صوتيا وتضمّن الآخر فارغاً بين أكنافها وترخّصه.

وبنظرة جامعة على مواطن الحذف في شواهد إدغام الحركة بنوعيه وشواهد إدغام الصامت بنوعيه يتبيّن وجهُ الاتفاق بينها جميعهاً، ويقع في مجموعة الأمثلة (١١) الخط الذي يقطع الصامت المدغم أفقياً دليلاً على اتصال نطقه فيما بين الموضعين إلغاءً للسكتة وتعطيلا لأثر النواة المفرغة فوقطعياً. والعلامة (‹‹) أو القوسان إشارة إلى موضع الصامت المحذوف في أثناء التحويل الأول لكل مثال فيما يلي.

مجموعة الأمثلة (١١):

(أ) سياقات الحذف بعد النواة المفرغة:

١- (ب Ø.‹‹ي‹‹ ـِ) في (أبْيناء)؛ يصبح (ب ـِ Ø ـِ) في (أبِيناء) حذفا للياء
[bØ.ji —> biØi]

٢- (ط Ø. ‹‹ت‹‹ ـُ) في (خَبَطْتُ)؛ يصبح (ط ط ـط ـُ) في (خبطُ) حذفا للتاء
[tØ.tu —> tttu]

٣- (ر Ø. ‹‹ء‹‹ ـ َ) في (مَرْأة)؛ يصبح (ر ـَ Ø ـَ) في (المراة) حذفا للهمزة
[rØ. 'a —> raØa]

٤- (ظ Ø. ‹‹ت‹‹ ـَ) في (اظْتَلم)؛ يصبح (ظ ظ ـظ ـَ) في (اظْلَمَ) حذفا للتاء
[ðØ.ta —> ððða]

٥- (ح Ø. ‹‹ب‹‹ ـِب) في (يُحْبب)؛ يصبح (ح ـِ بـبـب) في (يُحِبّ) حذفا للباء الأولى
[hØ.bib —> hibbb]

٦- (ع Ø. ‹‹ي‹‹ ـِ) ي) في (أعْيياء)؛ يصبح (ع ـِ ي ـي ـي): في (أعِيّاء) حذفا للياء الأولى
[9Ø.jij —> 9ijjj]

٧- (ق Ø. ‹‹ت‹‹ ـَ ت) في (اقْتَتَلَ)؛ يصبح (ق ـَ تـتـت) في (قَ تَّ لَ) حذفا للتاء الأولى
[qØ.tat —> qattt]

فالملاحظ في كل الأمثلة أن الحذف تالٍ لموضع النواة المفرغة، وأن المُخرج اللغويّ مشترك فيما بين أمثلة حذف نصف الحركة وأمثلة حذف الصامت الصحيح على حد سواء: فهو يتراوح في السياقين ما بين كونه حركة مدغمة أو صامتا مدغما في موضع المحذوف. كما يُلاحظ أن الشواهد ١–٤ لا يتولد في أحد تحويلاتها مقطع مفرغ بالكامل، وأنه إنما يتولد في مواطن المثلين فقط (في الشواهد ٥–٧) نتيجة التخلص من أحدهما مع قرينه في المقطع الواحد كما في إدغام ياء (حَيَّ).[٦٦]

ويلاحظ كذلك أن الفرق بين (أبِيناء) الذي يولد فيه المدّ وبين (أعِيّاء وأجِلّاء وأطِبّاء) يكمن في وجود مثلين في الأمثلة الثلاثة مما يدعو إلى إدغامهما في نطق واحد بين المقطعين على خلاف (أبْيناء) الذي لا يتولد فيه صامت مدغم لغياب المثلين في البنية العميقة. وفي الوقت نفسه تظهر المقابلة بين الأمثلة (أبِيناء، أعِيّاء، أجِلّاء، أطِبّاء) أنها –سواء أكان المد أم الصامت المدغم هو المخرج السطحي– تشترك جميعا في إجازة الحذف بعد النواة المطلوب محو أثرها فوقطعيا، ولولا ورود الصامت المثل في الأمثلة (٥ & ٦ & ٧) لكان التحويل الأخير فيها ينتج صامتاً مدغماً سابقاً على النواة المفرغة كما في المثالين (٢ & ٤) أو ينتج حركة مدغمة كما في المثالين (١ & ٣). فلما أدغم أحد المثلين، وجب تصويت النواة المفرغة، إذ لم يكن بعد إدغامه سبيل إلى احتضانها داخل عقدة المدغمين كما في باقي الأمثلة؛ فتُوصِّل بالتصويت إلى علاجها علاجا بديلا كما في الأمثلة (١–٤). وقد يجعل تصويتها بحركة المثل الأول أو بحركة أخرى مزيدة كما بيّن سيبويه[٦٧]، مما يشير إلى أن نقل حركة الصامت المحذوف ليس واجبا، وأن الشأن أن تعالج النواة المفرغة بحركة أيا كانت، فيكون ذهاب المثل الأول وحركته معه هو الأصل في شواهد المثلين غير المسبوقين بنواة مفرغة في البنية العميقة من مثل (فرَّ، قَصَّ، حَيَّ).

ويتفق هذا التفسير مع كون النوى تتعلق تعلُّقاً تقدّمياً في البنية المقطعية العربية، فيكون المعمول ثانياً والعامل أوّلاً؛ إذ تقع النواة المصوّتة في مثل (المرأة واقتتلَ ويُحْبِبُ) في مقطع الهمزة والتاء الأولى والباء الأولى غير

معززة بنواة عاملة تعلقها، لأن نواة المقطع السابق على كل منهن ساكنة معمولٌ فيها، لا عاملة فيما بعدها.[٦٨] ومعنى هذا أن لإلغاء أثر الفراغ فوقطعياً هنا مزية أخرى – إضافة إلى أنه إلغاءٌ يمكِّن موضع الصامت في مقطعها – هي تعزيز النواة في المقطع التالي بتعليق النواتين تعليقا قياسيا وفق قوانين نظرية Government Phonology؛ حتى يزداد المبنى تماسكاً وتتوطد العُرى فيما بين مواضعه. ويمثل هذه الظاهرة المثالان (١ & ٣) حيث تتحد النواتان في حركة مدغمة متصلة فيما بينهما، فيتعلقان تعليقاً مباشراً. أما في الأمثلة (٢,٤,٥,٦,٧)؛ فيُجرى تعليق بين النواة المصوّتة التالية لعقدة الصامت المدغم وبين نواة المقطع السابق[٦٩]، نتيجة محو أثر النواة المخبّأة بين المدغمين، وبذلك تتعلق جميع النوى في بنية الكلمة إحْكاماً وتوطيداً لمبناها المقطعي الكامل.

(ب) سياقات الحذف قبل النواة المفرغة:

أولا: تحويل سياق الصامت الساكن إلى عقدة صامت مدغم:

١- (ء ـِ (و Ø) ت ـَ)
← (ء ـِ (ØØ) ت ـَ)
← (ء ـِ ت ـتـت ـَ): في (اتّفق)
'i(wØ)ta —> 'i(ØØ)ta —> 'ittta

٢- ((ت Ø) ث ـَ Ø ـَ)
← (ء ـِ (ت Ø) ث ـَ Ø ـَ)
← (ء ـِ (ØØ) ث ـَ Ø ـَ)
← (ء ـِ (ثـثـث) ـَ Ø ـَ): إدغام الثاء في (اثّاقَلَ)[٧٠]
(tØ) €aØa —> 'i(tØ)€aØa —> 'i(ØØ)€aØa —> 'i(€€€)aØa

٣- (ء ـِ (ء Ø) ت ـَ زَرَ)
← (ء ـِ (ØØ) ت ـَ زَرَ)
← (ء ـِ(تـتـت) ـَ زَ رَ)
'i('Ø)tazara —> 'i (ØØ)tazara —> 'i(ttt)azara

٤- (قُ (ن Ø) ب ـَ رَ ة)
← (قُ (ØØ) ب ـَ رَ ة)
← (قُ (بـبـبـب) ـَ رَ ة)[٧١]
qu(nØ)barat —> qu(ØØ)barat —> qu(~~bbb~~)arat

ثانياً: تحويل سياق الصامت الساكن إلى عقدة حركة مدغمة:

٥- (ء ـِ (ن Ø))
← (ء ـِ (ØØ))
← (ء (ـِ Ø ـِ)): في (إيسان) من (إنْسان)
'inØ —> 'iØØ —> 'iØi

٦- (ء ـِ (و Ø)) ← (ء ـِ (ØØ))
← (ء (ـِ Ø ـِ)): في (ايتصل) من (اوْتصل)
'iwØ —> 'iØØ —> 'iØi

٧- (ء ـِ (ء Ø)) ← (ء ـِ (ØØ))
← (ء (ـِ Ø ـِ)): في (ايتزر) من (إئْتزر)
'i'Ø —> 'iØØ —> 'iØi

٨- (د ـِ (و Ø)) ← (د ـِ (ØØ))
← (د (ـِ Ø ـِ)): في (ديوان) من (دِوْوان)
diwØ —> diØØ —>diØi

٩- (ر ـَ (ء Ø)) ← (ر ـَ (ØØ))
← (ر (ـَ Ø ـَ)): في (راس) من (رأس)
ra'Ø —> raØØ —> raØa

١٠- (ي ـَ (ي Ø)) ← (ي ـَ (ØØ)) ← (ي (ـَ Ø ـَ)): في (يائَبِسُ) من (يَيْئَبِسُ) المضارع من اليُبْس
jajØ —> jaØØ —> jaØa

١١- (ي ـَ (وØ)) ← (ي ـَ(ØØ))
← (ي (ـَ Ø ـَ)): في (يازنُ) الفعل من (يَوْزنُ) لغة أهل المِخْواة في المملكة العربية السعودية
jawØ —> jaØØ —> jaØa

١٢- (ي ـُ (و Ø)) ← (ي ـُ (ØØ)) ← (ي (ـُ Ø ـُ)): في (يوعَدُ) بمدٍّ من (يُوْعَدُ) ساكن الواو فاءً في (يُفْعَلُ)

juwØ —> juØØ —> juØu

فهنا يولِّد الحذف مقطعاً مفرغاً بالكلية، وتشترك شواهد (١١ ب) مع شواهد حذف أحد المثلين في توليد الصامت المدغم، في حين يشترك سياق المقطع المفرغ بعامة مع سياق الفراغين بين المقطعين في توليد الحركة المدغمة والصامت المدغم على حد سواء؛ فيتأكد الاتفاق بين الإدغامين من حيث: أ- إجراء حذف يسبق كلاً من الإدغامين مخلفاً فراغين متصلين لا يشترط كونهما في مقطع واحد؛ ب- الاشتراك في علة ذلكم الحذف ومواضعه الفوقطعية؛ ج- حلول المدغم في موطن الفراغين الصوتيين حيثما وكيفما وقعا؛ د- أداء المهمة الفوقطعية ذاتها لمعالجة الفراغين المتتابعين: بإجراء الإطالة طلباً لإدراج أحد الفراغين في حوزة العقدة الإدغامية بِفعل التعليق الفوقطعيّ والنطقيّ معاً، وإلغاءً لأثر الفراغ الآخر في قلب ذلكم التعليق.[٧٢] ولا فرقَ في جميع ذلك بين أن يكون الصوت الممطول هو الأول ترتيباً في البنية العميقة أو الثاني، سواء أكان حركةً أم صامتاً مدغماً. وبذلك تكون جميع أنواع الإدغام حركةً وصامتاً أول وصامتاً ثانياً على وتيرة واحدة: مجراةً وفق قانون صرفي واحد وقانون فوقطعي واحد، في السياق الصوتي نفسه وللعلة الفونولوجية نفسها؛ وفي ذلك ما يُجلّي اتفاق اللغات العربية في القواعد الصرفية والفوقطعية على حد سواء، ويعزز مفهوم الاطراد في المنظومة الصرفية العربية بعامة.

النتائج:

تتوسع الدراسة في طرد مفهومي الحذف والإطالة في سياقات إدغام الحركة وإدغام الصامت على حد سواء حتى تكشف عن سياق فوقطعيّ جديد للحذف وآخر جديد للإطالة، وتُبين عن أحكام إجرائهما على وجهٍ من التفصيل على النحو التالي:

١- يعالج الإدغام فراغين في الأبنية العربية، فلا يجتلبه أو يقتضيه فراغ واحد. وهما فراغان يولدهما حذف في مواضع إدغام الحركة ومواضع إدغام الصامت. ولذلك الحذف أضربٌ وقواعد مشتركة بين الإدغامين:

أ- حذف صوتين في سياق المثلين غير المسبوقين بفراغ كما في (أملى، رمى، ضالّ، ظَنّ، ضَفٌّ)؛ وحذف صوت واحد فيما عدا ذلك كما في (مظَّعِنٌ، اضَّرَبَ، اتَّزَرَ، ايتزَرَ، يُحبّ، اتَّحد، اثاقل، قبّرة، موتعد، ياتزن، راسٌ، أبيناء، سيِّد، قَتَّلَ).

ب- للحذف ثلاثة سياقات مطردة: قبل النواة المفرغة، أو بعدها، أو في سياق المثلين.

ج- يُحذف الصامت الأول أو الصامت الثاني ترتيبا في سياق الإدغام.

د- يخلِّف الحذفُ حسب موقعه أحد صنفين من الفراغات الصوتية: إما فراغين في مقطع واحد، أو فراغين متصلين فيما بين مقطعين.

لكن جميع أصناف الحذف – رغم تنوع سياقاته – تفضي إلى إجراء الإدغام، وتكون المعالجة الإدغامية والحذف الممهِّد لها للعلة ذاتها البتة، ويكون الإدغام بإجراء صرفي واحد هو الإطالة، وبإجراء فوقطعي واحد هو التعليق البنيويّ؛ أياً يكن الصوت المدغم: صامتاً أم حركة.

٢- الإطالة إجراء صرفي يؤسس السياق الفوقطعي لاجتلاب التعليق الإدغاميّ، فهي الجالبة للإدغام لا العكس، وهما توأمان متلازمان لا ينفكُّ أحدهما عن الآخر. ويشترك إدغام الحركة وإدغام الصامت في إطالة المدغم من موضع المعمول في بعض الشواهد، كما أظهرت المناقشة تساوي إطالة الصامت الأول وإطالة الصامت الثاني علة فوقطعية وإجراءً؛ فلا يكون فضل للغة تغلب الصامت الثاني على لغة تغلب الصامت الأول؛ تركاً للتفريق بينهما من منظور معياري محْض، وقولاً باطراد الإجراءات الصرفية والفوقطعية في سائر لغات الإدغام على وجه واحد.

الهوامـــش :

١. للمزيد حول النظرية، انظر:

Charette, Monique, Conditions on phonological government, Cambridge University press, UK 1991, Kaye, Jonathan, Phonology: a cognitive view, Lawrence Erlbaun associates Hillsdale, 1989

٢. للمزيد انظر:

Baothman, Fatmah, Phonology-based Automatic Speech Recognition for Arabic, school of computing and engineering, University of Huddersfield, Ph.D. thesis, 2003, chapter 1

٣. للمزيد انظر: Charette, ibid, p. 18

٤. ابن جني (ج)، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م، ٢ /١٤٠؛ ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل: الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٧م، ٣/ ٤٠٥؛ القيسي؛ أبو محمد مكي، الكشف عن وجوه القراءات السبع، تحقيق د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧م، ١/ ١٤٣، الأنصاري؛ زكريا: شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد، جمعية القرآن الكريم بجدة، ص ٦٧؛ وكذلك:

Laria, Massimo: Voicing in geminate stops: some instrumental data for Arabic, working papers in linguistics and phonetics 2, SOAS, University of London, 1991-92

٥. للمزيد انظر: Charette, ibid, p. 91-95

٦. الخُبْنة: ما تحمله في حضنك، وهي أيضاً: موضع يخبأ فيه في داخل السراويل. وأخبن الرجل إذا خبّأ في خبنة سراويله مما يلي الصُلْب. أ. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، تصحيح: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٩م، مادة (خبن).

٧. ابن جني (ج)، الخصائص: تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م، ١٤٠/٢

٨. العاني، سلمان حسن، التشكيل الصوتي في اللغة العربية: فونولوجيا العربية، ترجمة د. ياسر الملاح، ١٩٨٣م، مطابع دار البلاد، النادي الأدبي الثقافي بجدة، ص ١١٩

٩. انظر:

Ladefoged, Peter, A course in phonetics, Harcourt Brace Jovanovich, 1982, second edition, USA, p. 226

١٠. انظر: Laria, ibid, p. 438

١١. Ladefoged, ibid, p. 172 ؛ العاني، سلمان، التشكيل الصوتي في اللغة العربية ١١٥-١١٦، ١٢٠. والرمز المختصر (م/ث) إشارة إلى قياس المللي في الثانية.

١٢. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، الطبعة الثانية

١٩٨٣م، ٤ /٤٦٧، ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٧م، ٣/ ٤١٣، الرضي، محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٢م، ٣ /٢٦٤، ابن عصفور، الإشبيلي، الممتع في التصريف، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى١٩٨٧م، ٢ /٦٨٠-٦٨١

١٣. سيبويه، الكتاب، ٤ /٣٦٥-٣٦٧؛ ابن عصفور، الممتع، ٢ /٦٨٩، الرضي، شرح الشافية، ٣ /١٣٩، الأنصاري، عبد الله جمال الدين بن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، الطبعة الخامسة ١٩٧٩م، ٤ /٣٨٩

١٤. سيبويه، الكتاب، ٤/٤٧٠-٤٧١، ابن عصفور، الممتع، ١/١٩٤، ٣٦١، ابن جني (أ)، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب: تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م، ١/١٧٢، ١٨٨

١٥. ابن السراج، الأصول، ٣/ ٤٣٣. ولم يشذذها ابن جني في المحتسب، واكتفى بأن يصفها بأنها لغة مرذولة. انظر: ابن جني (ب)، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: تحقيق علي النجدي ناصف ود. عبد الحليم النجار ود. عبد الفتاح شلبي، دار سزكين للطباعة والنشر، ١٩٨٦م، ١/ ١٠٦. وصبغ التاء في (اضطجع) بصفة الإطباق سابق على إجراء الإدغام، وليست هذه المماثلة من لوازم الإدغام في ذاته، وإنما تقع اختيارا في بيئاتها. للمزيد عن نفي الصلة بين الإدغام والمماثلة، انظر: الباحث (د)، حراسة المقطع في الأبنية التحويلية، بحث تحت النشر

١٦. الرضي، شرح الشافية، ٣ /٢٩٠

١٧. ابن عصفور، الممتع، ١/ ٢٢٣

١٨. سيبويه، الكتاب، ٤/٤٦٧-٤٦٨، الرضي، شرح الشافية، ٣/٢٦٤-٢٦٥

١٩. ابن عصفور، الممتع، ٢/٦٨١-٦٨٣؛ الرضي، شرح الشافية، ٣/ ٢٧٦-٢٧٧

٢٠. ابن السراج، الأصول، ٣/٤٣٢؛ ابن عصفور، الممتع، ٢/٧١٥، الرضي، شرح الشافية، ٣/٢٨٩. ولا يكون تشذيذ (سِتٍّ) إلا مع افتراض سبق قلب الدال تاءً على قلب السين تاءً، بينما يُمكن تخريج الإدغام فيه بأنه مسبوق بإبدال السين تاءً في طيئ؛ إذ نقل عنها: (ختيتٌ) في (خسيس) و(لِصْتٌ ولُصُوتٌ) في (لِصّ ولُصُوصٍ) و(طِسْتٌ) في (طِسٌّ): أ. ابن عصفور، الممتع، ١/٣٩٠، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، ٤/٢٨٣-٢٨٤، أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السادسة ١٩٨٤م، ص ١٠٢-١٠٣. ثم لما اجتمعت الدال الساكنة بالتاء، أطيلت التاء فعُمِّمتْ في الموضعين، فيكون إذن من تغليب الثاني لا الأول. وعلى هذا مذهب ابن جني في تفسير (ستٍّ) في (سدْسٍ): الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م، ٢/٤٧٢. وقد ذهب سيبويه في باب البدل إلى أن إبدال السين تاءً طرفاً شاذ، لكنه لم يشذذ الإدغام في ذاته في (سِتٍّ)؛ بل رأى في باب "ما كان شاذا مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطرد" أن السين في (سِدْسٌ) تقلب تاءً، فيصبح (سِدْتٌ) ويكون (سِتٌّ) حينئذٍ من إدغام الأول

في الثاني على قياس النحاة. انظر: الكتاب، ٤/٤٢٤، ٤٨١-٤٨٢. وشأن (سِتٍّ ومحُّم) في تقديم المماثلة على إجراء الإدغام كشأن (بيجل وأدلٍ) عند سيبويه وابن جني: انظر الكتاب، ٤/٤٨٢؛ الخصائص، ٢/١٤٣. وهما في المماثلة كإجراء الإمالة المقدّمة لإدغام الحركات؛ وما ذلك إلا اختيار بيئي ولا ضرورة توجبه في باب الإدغام.

٢١. الرضي، شرح الشافية، ٣/٢٧٦

٢٢. سيبويه، الكتاب، ٤/٤٥٠-٤٥١؛ ابن عصفور، الممتع، ٢/٦٨٢-٦٨٣

٢٣. سورة آل عمران، الآية ١٨٥

٢٤. الرضي، شرح الشافية، ٣/٢٧٦-٢٧٧

٢٥. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن حيان الغرناطي، ارتشاف الضَرَب من لسان العرب، مطبعة النسر الدهبي، ١٩٨٤م، ١/٣٣٩

٢٦. ابن جني (ب)، المحتسب، ١/٣٤٣، هلال؛ عبد الغفار حامد، اللهجات العربية نشأةً وتطوراً، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ١٢٣-١٢٦، السعران، محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ص ١٧٨

٢٧. الرضي، شرح الشافية، ٣/٢٦٤-٢٦٥

٢٨. للمزيد انظر القسم ٢ من الدراسة.

٢٩. يوجب القول بالقلب أن يكون كل من الدال والسين في (سدس) أصل (ستّ)، وكل من العين والهاء في أصل (محّم ومحّاؤلاء) وكلٌ من الذال والتاء في أصل (ادَّكر) منقلباً إلى جنس الصامت المدغم، فيقع في كل مثال قلب صامتين معا. بينما يؤدي القول باقتضاء الحذف إلى ترك القول بقلب الصامتين، نظرا إلى أن الحذف في ذاته دليل وجود صامت واحد في كل عقدة إدغامية؛ وهو في هذه الشواهد الصامت الممطول الذي أُبدل في بادئ الأمر مماثلةً لما يجاوره.

٣٠. الرضي، شرح الشافية، ٣/٢٨٩

٣١. أي قول ابن الحاجب

٣٢. يرى الرضي وجوب وصف المدغم بأنه صامت واحد لا صامتان متتابعان في النطق. انظر: شرح الشافية، ٣/٢٣٥.

٣٣. للمزيد انظر مقتضيات الإدغام الصرفية والفوقطعية: الباحث (ج)، إجراءات المنعة في سياق المدغمين، بحث تحت النشر، القسم (2.1) و(2.2.2).

٣٤. يتصل نطق الضاد مُحمّلا بالقيمة الزمنية لموضع النواة المضمنة فيما بين الموضعين المدغمين، ولذلك أرسم هذا الامتداد الزمني بخط يعترض الضاد أفقياً رمزاً إلى استمرار نطقها على امتداد ثلاثة أقدار زمنية في مواضعها المقطعية المتصلة في بناء الكلمة. فالخط المتصل إشارة إلى النطق المتصل من جانب وإلى تضمين النواة المفرغة من جانب آخر.

٣٥. للمزيد حول أوجه تأمين النواة ومنعها من الحذف، انظر: الباحث (د)، حراسة المقطع، مرجع سابق

٣٦. للمزيد عن براهين الحذف انظر المرجع السابق.

٣٧. ابن السراج، الأصول، ٣/٤١٣-٤١٤

٣٨. الرضي، شرح الشافية، ٣/٢٨١-٢٨٢

٣٩. الحق أن الطاء والتاء كلتيهما مهموستان. أ. بشر، كمال، علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٢٤٩-٢٥٠، السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ، ص ١٥٥.

٤٠. سيبويه، الكتاب، ٤/٤٧٢، الرضي، شرح الشافية، ٣/٢٨١، ٢٨٨

٤١. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن المرزبان، ما ذكره الكوفيون من الإدغام، تحقيق د. صبيح

التميمي، دار البيان العربي بجدة، ١٩٨٥م، ص ٦٥

٤٢. الرضي، شرح الشافية، ٢٨٣/٣

٤٣. هو إطالة الصامت الثاني وفق التفسير الفوقطعي.

٤٤. الرضي، شرح الشافية، ٢٩٠/٣

٤٥. أي من حيث إطالة الصامت الثاني دون إطالة الأول. أ. الرضي، شرح الشافية، ٢٩٠/٣

٤٦. السابق.

٤٧. الرضي، شرح الشافية، ٢٩٠/٣، سيبويه، الكتاب، ٤٦٧/٤–٤٦٨

٤٨. ابن السراج، الأصول، ٣ /٢٧١–٢٧٢، ٤١٤؛ أبو حيان، الارتشاف، ١٥٩/١–١٦٠. ويلفت النظر أن سيبويه يحتجّ بتغليب الحاء في (مَحُمْ ومَحّاؤلاءِ) من لغة بني تميم شاهدين على القياس في الإبدال ولا يشذذهما: الكتاب، ٤٥٠/٤. كما يلفت النظر أيضاً أنه يرجح تغليب الصامت الأول في مثل (عُدْتُه ونَقَدْتُهُ) على ترك الإدغام فيهما متصلين بتاء الضمير؛ رغم تفضيله إظهار تاء الضمير في شواهد أخرى: أ. الكتاب، ٤٧١/٤–٤٧٢.

٤٩. سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٧٤

٥٠. سيبويه، الكتاب، ٤٥٥/٤، ٤٦٠، الرضي، شرح الشافية، ٢٩٠/٣

٥١. سيبويه، الكتاب، ٣٥٤/٤، ابن السراج، الأصول، ٢٨٧/٣

٥٢. سيبويه، الكتاب، ٥٤٥/٣ ؛ ابن جني (ج)، الخصائص، ٣٣٢/٢

٥٣. سيبويه، الكتاب، ٣٥٤/٤؛ ابن السراج، الأصول، ٢٨٧/٣

٥٤. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، تصحيح: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٩م، مادة (حيا)

٥٥. ابن عصفور، الممتع، ٣٢٣/١، سيبويه، الكتاب، ١٧٩/٤

٥٦. للمزيد انظر شواهد الحذف في الباحث (د)، حراسة المقطع، مرجع سابق

٥٧. للمزيد انظر:

Wim de Haas, A Formal Theory of Vowel Coalescence: a case study of Ancient Greek, Foris publications, Dordrecht- Holland, 1988, pp. 130-135, chapter 5

٥٨. للمزيد انظر التكامُل فيما بين الإجراءات الصرفية ومقتضيات الإدغام الفوقطعية: الباحث (ج)، إجراءات المنعة، القسم 2.1

٥٩. للمزيد انظر: السابق، القسم (1.2) و (2.1)

٦٠. أصولهن هي: (اظتلم، اذتكر، اتترد، اضتْرب، معْهم، امدحْ عَرفة): أ. سيبويه، الكتاب، ٤٥٠/٤–٤٥١، ٤٦٧–٤٦٩، الرضي، شرح الشافية ٣ /٢٠٣، ٢٨٩

٦١. سيبويه، الكتاب، ٤٤٣/٤–٤٤٥، ابن عصفور، الممتع، ٦٣٩/٢

٦٢. سيبويه، الكتاب، ٥٤٦/٣

٦٣. للمزيد انظر مناقشة ظاهرة الحذف في هذه الأمثلة: الباحث (د)، حراسة المقطع، مرجع سابق

٦٤. للمزيد انظر: السابق، القسم 1.2.

٦٥. للمزيد حول شواهد تفريغ المقطع في مواطن إدغام الحركة، انظر: الباحث (ج)، إجراءات المنعة، القسم 2.2.1.1، وكذلك الباحث (ه)، ظواهر الحذف في سياقات المدغم، بحث تحت النشر، القسم ١.

٦٦. للمزيد انظر: الباحث (د)، حراسة المقطع، القسم 1.3. ويتساوى إجراء الحذف في سياق المثلين من حيث تفريغ المقطع سواء أكانا من الحركات أم من الصوامت، انظر: الباحث (ب)، القوانين التحويلية في باب الإدغام، مجلة

دار العلوم، ديسمبر ٢٠١٦م

٦٧.سيبويه، الكتاب، ٤/٤٤٣-٤٤٤، ابن السراج، الأصول، ٣/٤٠٨-٤٠٩، الرضي، شرح الشافية، ٣/٢٨٤. وللمزيد حول مناقشة التحويل الصرفي انظر: الباحث (ب)، (القوانين التحويلية)، مرجع سابق

٦٨.للمزيد انظر: ترتيب النواة العاملة من معمولها في العربية في الباحث (أ)، الفعل الناقص: دراسة صوتية صرفية في ضوء نظرية العامل الفونولوجي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى ٢٠٠٥م

٦٩.للمزيد حول تعليق النواتين حول عقدة المدغمين الصامتين، انظر: الباحث (ج)، إجراءات المنعة، مرجع سابق

٧٠.أصل (اثاقلَ) دون همزة في مرحلة تسبق الإدغام، والفعل (اتَّفق) ملازم للهمزة لخلوِّ مقطعه الأول من الحركة بالأصالة؛ فتجتلب الهمزة لإمكان النطق. وللمزيد انظر: الباحث (د)، حراسة المقطع

٧١.ابن جني (د)، المنصف: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ١٩٦٠م، ٣/٢١؛ لسان العرب مادة (قنبر): القُنْبُر: ضربٌ من الحُمَّر، والقنبُرة فَضْلُ رِيشٍ قائمة مثل ما على رأس القُنْبُر.

٧٢.للمزيد انظر: الباحث (ج)، إجراءات المنعة، مرجع سابق

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

*الأنصاري؛ عبد الله جمال الدين بن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، الطبعة الخامسة١٩٧٩م

*أنيس؛ إبراهيم: في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السادسة ١٩٨٤م

*بشر، كمال، علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠م

*الباحث:

أ- الفعل الناقص: دراسة صوتية صرفية في ضوء نظرية العامل الفونولوجي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى ٢٠٠٥م

ب- القوانين التحويلية في باب الإدغام، مجلة دار العلوم، القاهرة، نوفمبر ٢٠١٦م

ج- إجراءات المنعة في سياق المدغمين، بحث تحت النشر

د- حراسة المقطع في الأبنية التحويلية، بحث تحت النشر

ه- ظواهر الحذف في سياقات المدغم، بحث تحت النشر

*ابن جني؛ أبو الفتح عثمان:

أ- سر صناعة الإعراب: تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م

ب- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: تحقيق علي النجدي ناصف ود. عبد الحليم النجار ود. عبد الفتاح شلبي، دار سزكين للطباعة والنشر، ١٩٨٦م

ج- الخصائص: تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م

د- المنصف، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ١٩٦٠م

*أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن حيان الغرناطي، ارتشاف الضَـرَب مـن لسـان العرب، مطبعة النسر الدهبي، ١٩٨٤م

*الرضي، محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الـدين عبـد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٢

*ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسـين الفتلـي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسـالة، بيـروت ١٩٨٧م

*السعران، محمود، علم اللغة مقدمـة للقـارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت

*سيبويه؛ أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتـاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخـانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالريـاض، الطبعـة الثانية ١٩٨٣م

*السيرافي، أبو سعيد الحسن بن المرزبان، مـا ذكره الكوفيون من الإدغام، تحقيق د. صبيح التميمي، دار البيان العربي بجدة، ١٩٨٥م

*الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي بالقاهرة

*ابن عصفور، الإشبيلي، الممتع في التصريف، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى١٩٨٧م

*العاني، سلمان حسن، التشكيل الصوتي في اللغة العربية: فونولوجيا العربية، ترجمة د. ياسر الملاح، ١٩٨٣م، مطابع دار البلاد، النادي الأدبي الثقافي بجدة

*ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، تصحيح: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٩م

*هلال؛ عبد الغفار حامد، اللهجات العربية نشأةً وتطوراً، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨م

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Baothman, Fatmah, Phonology-based Automatic Speech Recognition for Arabic, school of computing and engineering, University of Huddersfield, Ph.D. thesis, 2003
2. The author (f), licensing of covert empty categories, a paper to appear
3. Charette, Monique, conditions on phonological government, Cambridge University press, UK 1991
4. Kaye, Jonathan, Phonology: a cognitive view, Lawrence Erlbaun associates Hillsdale, 1989
5. Laria, Massimo: Voicing in geminate stops: some instrumental data for Arabic, working papers in linguistics and phonetics 2, SOAS, University of London, 1991-92
6. Wim de Haas, A Formal Theory of Vowel Coalescence: a case study of Ancient Greek, Foris publications, Dordrecht- Holland, 1988